**آفاق الاستقرار السياسي في ضوء الإستراتيجية المحكمة لتنمية الموارد البشرية**

**إضاءة على التجربة الماليزية**

**الباحثة سالم فتيحة /جامعة بلقاسم سعد الله الجزائر 2**

**ملخص:**

يلعب التسيير المحكم للموارد البشرية دورا استراتيجيا في تفعيل التنمية وذلك من خلال التخطيط الاقتصادي الذي يقود التنمية نحو مشروع فعال قوامه شحن الهمم وتفجير الطاقات في المجتمع ،ليصبح قادرا على أداء عمل مشترك ينجز من خلاله مخططات ومشاريع اقتصادية ناجحة فيأخذ الاقتصاد كمشروع حضاري مصداقيته من خلال فاعلية هذا العنصر لرفع كل التحديات وذلك بمنحه الفاعلية الضرورية القائمة على الوعي الجماعي وهو المؤهل الأول لخوض معارك التغيير الاقتصادي وترشيدها حيث يعتبر التوجيه المحكم للموارد البشرية أحد الأعمدة الأساسية التي تتربع الحراك الاقتصادي الذي أسهم في نجاح تجارب اقتصادية عديدة ومن بينها المعجزة الماليزية التي جعلت من محور الاستثمار البشري ،ركيزة أساسية لكل تغيير والذي تجسّد في الطفرة الاقتصادية والاجتماعية التي قادها لفترة أحد بلاد النمور الآسيوية ،مستلهما أيديولوجيا الاعتماد على الذات، لتصبح التجربة الماليزية في مقدمة التجارب الاقتصادية الناجحة ،بدينامية متشبعة بطموح التضحية والتحدي والاستمرار ،ليشمل هذا النجاح الانجازات التي حققتها ماليزيا في المجالات الحيوية الصناعية والزراعية ومجال التعليم و التكنولوجيا والاستثمار البشري عموما .

**الكلمات المفتاحية :**التنمية ، الموارد البشرية،التخطيط،الاستثمار،التجربة الماليزية،التنمية التشاركية.

**Résumé :** Développement, ressources humaines, planification, investissement, expérience Malaisiennes, développement participatif

la gestion rigoureuse des ressources humaines joue un rôle stratégique dans l'activation du développement, à travers une planification économique qui mène le développement vers un projet efficace basé sur la charge de l'anxiété et l'explosion des énergies dans la société, pour être en mesure d'effectuer un travail commun à travers lequel des plans et des projets économiques réussis sont réalisés, de sorte que l'économie en tant que projet civilisé tire sa crédibilité de Grâce à l'efficacité de cet élément, relever tous les défis en lui donnant l'efficacité nécessaire, basée sur la prise de conscience collective et est la première qualification pour mener et rationaliser les batailles du changement économique, où le pilotage serré des ressources humaines est l'un des principaux piliers qui classe le mouvement économique qui Contribué au succès de nombreuses expériences économiques, dont le miracle malaisien, qui a fait de l'axe de l'investissement humain un pilier fondamental de chaque changement, qui s'est incarné dans le boom économique et social qu'il a mené pendant la période de l'un des tigres asiatiques, inspiré par l'idéologie de l'autosuffisance, afin que l'expérience Malaisienne devienne l'une des expériences économiques les plus réussies, Dynamiquement imprégnée de l'ambition du sacrifice, du défi et de la continuité, pour inclure ce succès que la Malaisie a obtenu dans les domaines vitaux de l'industrie et de l'agriculture et dans le domaine de l'éducation, de la technologie et de l'investissement humain en général.

Résumé :Développement, ressources humaines, planification, investissement, expérience Malaisiennes, développement participatif

**Abstract:**

Human resources play a strategic role in activating development, through careful planning that leads economic work based on charging the energies and blowing up the energies in the society to be able to perform joint work through which successful economic schemes and projects are implemented. The economy as a civilization project takes its credibility from Through the effectiveness of this element, to raise all the challenges and by giving it the necessary effectiveness, based on collective awareness and is the first qualification to fight the battles of economic change and rationalization, through the guidance of human resources, as one of the pillars of the economic movement that He contributed to the success of many economic experiments, including the Malaysian miracle that made human investment the cornerstone of any change, embodied by the economic and social boom that led to the period of one of the Asian tiger countries, inspired by the ideology of self-reliance. Successful economic experiences, with a dynamic spirit of sacrifice, challenge and persistence, include Malaysia's achievements in the vital fields of industry, agriculture, education, technology, and human investment in general.

**Key words: Development**, Human Resources, Planning, Investment, Malaysian Experience, Participatory Development.

**مقدمة :**

أثبتت التجربة الماليزية كنموذج للبلدان النامية في مجال التنمية ،نموذجا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي من خلال سياسة تنموية اعتمدت الاحتكام الراشد لنمط استراتيجي للنمو،والاحتكام لمنهج متقدم للتنمية،أثبت جدارته في التفاعل مع الاقتصاد الدولي وسياسة الاندماج مع مستجدات الاستثمار في مجال التجارة الداخلية والخارجية بهدف الخروج من دائرة التخلف والتبعية الاقتصادية،هذه الدائرة التي مازالت تأرق العديد من الدول النامية،لينعكس هذا العجز بصورة واضحة في الأزمة التنموية المرتكزة بالأساس على سياسة التوجه للخارج،أكثر من التوجه إلى سياسة داخلية محكمة،حيث تدافعت العديد من الدول النامية إلى استيراد الحلول الجاهزة والمتعلقة بالمسألة الاقتصادية ،وهذا ما يبرر فشل العديد من المشاريع الاقتصادية لهذه الدول وخاصة الدول الإسلامية منها .

فاعتمدت ماليزيا لسياسة تنموية أسهمت في استقرارها السياسي،احتكمت من خلالها لمناهج مهيأة لاستثمار مواردها البشرية،فلعبت التعددية السياسية دورا استراتيجيا في تفعيل التنمية البشرية،وذلك من خلال التخطيط المحكم لمرجعية العمل السياسي النزيه،القائم على مبادئ التعايش السلمي والتنمية التشاركية.

وهذا ما يستدعي على ضوء هذه المعطيات،التقييم الجاد للمشاريع الاقتصادية الناجحة،بغية استخلاص الدروس الاقتصادية للدول التي خاضت معاركا اقتصادية أسهمت في استقرارها السياسي،عبر مسار التنمية الصحيحة القائمة على مبادئ النظام الاقتصادي الراشد والذي تبنت من خلاله التجربة الماليزية في فترة مفترق الطرق 1 سياسة تنموية انتهجت على إثرها الطرق والمناهج المهيأة لاستثمار الموارد البشرية في ضوء التحديات الاقتصادية العالمية والتي أتاحت فرص التحرر من التبعية التي أرادها الغرب والتي تعتبر في أغلبها تبعية اقتصادية **فما هي أهم التدابير التي انتهجتها سياسة الاقتصاد الماليزي لإدارة الموارد البشرية في ضوء هذه التحديات ؟**

انطلق الاقتصاد الماليزي من رؤية عملية ودقيقة أطر السياسة التنموية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي،القائم على التخطيط المحكم للموارد البشرية،استهدفت التنمية الاجتماعية بالدرجة الأولى،من خلال رفع مستوى الحياة الاجتماعية،باعتباره المحرك الأساسي لعملية التنمية ليشمل كل قطاعاتها ومجالاتها ،ضمن عملية إنمائية شاملة،لتلتحم التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية وهو التحام عضوي متجانس،يعكس تلك المقاربة السوسيو اقتصادية للتنمية .

**1)- مفهوم التنمية البشرية:2**

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في تقريره العالمي الصادر سنة 1990 التنمية البشرية على أنها عملية توسيع لخيارات الأفراد، ومن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت،هذه الخيارات تكون على المستويات الآتية:

- أن يعيش الأفراد حياة مديدة و صحية.

- أن يكتسبوا المعرفة .

- أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائق ،ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية الأساسية والاقتصادية والاجتماعية الى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع والاحترام الذاتي الشخصي،وبحقوق الانسان المكفولة وبالتالي فالتنمية البشرية ترتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة مديدة وصحية وقائمة على الإبداع،فيظهر مردود النمو في حياة الأفراد .

2) – **إضاءة على تجربة التنمية البشرية في ماليزيا :**

لقد شكّلت مسألة التنمية الاجتماعية محورا أساسيا في المشروع الحضاري،بالنسبة للتجربة الماليزية،حيث حاولت الحكومة الماليزية،اهتماما كبيرا بتنمية الموارد البشرية،فأسهم ذلك في تزايد معدل نموها الاقتصادي،فنتج عن هذه التحولات نوعا من المؤسسات التعاونية ،استهدفت ماليزيا من خلالها القضاء على الفقر الذي خيّم على المجتمع الماليزي بعد"فترة استقلالها عام1957 إلى نهاية الستينات من القرن الماضي تقريبا،مرورا بقيام اتحاد ماليزيا عام 1963 وحدوث المشاكل العرقية في عام 1969 ثم ظهور قوانين السياسة الاقتصادية الجديدة في عام 1970 وإنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983 "3 فأتاحت الحكومة الماليزية المساواة في الفرص والذي اعتبرته الحجر الأساس لتحقيق النمو، وذلك رغم التعددية العرقية والدينية التي تعهدها ماليزيا،فوضعت على اثر هذه القناعة خططا اقتصادية محتكمة إلى مبدأ المساواة " إن مفهوم اقتران التنمية بالمساواة في الفرص بماليزيا ينطوي على أهمية خاصة،نظرا لأنّ مجتمعنا يقوم على التعددية العرقية والدينية،ذلك أن السكان الأصليين الذين يعرفون بلفظ (بوميبترا ) يشكلون نحو 60 %من مجموع سكان البلاد،لكننا عندما نتحدث عن الثروة المداخيل،فانههم يحتلون موقفا متأخرا مقارنة ببقية السكان الذين ينحدرون من جنسيات أخرى،هذا الواقع الذي يدفعنا إلى أن ندشن عام 1970 سياسة اقتصادية جديدة تم تصميمها بما يكفل للبوميبترا الحصول على نصيبهم من الكعكة الاقتصادية "4

فقامت الحكومة على اثر هذه الالتزامات "بإصدار قانون المناطق التجارية الحرة لتجهيز الصادرات،وأعطت من خلاله حوافز لجذب رأس المال الأجنبي إليها "مع تشجيع الاستثمار الحر في مجال الاقتصاد" سمحت بتطبيق النظام الإسلامي في معاملاتها مما شكل فرصة للاقتصاد الإسلامي للنمو على أرض ماليزيا "5 فأتاحت هذه السياسة الجديدة،رفع معدل دخل الفرد الماليزي إلى أربعة أضعاف مستوياته عام 1991م،هذه السياسة الداخلية الجديدة تستدعي استثمار كل الوسائل المادية والفنية لإنجاح التنمية المحلية بمنطق تشاركية،للخروج من الفقر والقضاء على استغلال الدول القوية للمادة الخام،استغلالا لا يسمح للدول النامية بتحقيق أي مكسب اقتصادي،حيث" كان الكثيرون يشككون في مستقبل الدول النامية و قدرتها على العمل مع بعضها البعض لتحقيق التقدم،ومن الواضح أنّ مجموعتنا أثبتت خطأ هؤلاء المشككين،فالواقع أنّ التعاون الجنوبي ممكن و قابل للتحقيق "6 .

هذه الحلقة الاقتصادية تمكّنها من تحقيق اكتفاءها الذاتي من جهة ومن جهة أخرى مواجهة الظروف الدولية الصّعبة ،وفي هذا السياق يشير مهاتير الى قضية التعاون الإقليمي و العمل المشترك للدول النامية في عدّة مناسبات،مؤكدا أنّ الدول النامية لا يمكن أن تنمو في معزل بمفردها،بل بإمكانها تجنب أخطاء الآخرين وأخطاء الماضي،وذلك من خلال العمل المشترك،مع وجود نموذج تحتدي به،فاقترح مهاتير تحالفات تجارية إستراتيجية،من خلال التعاون الاقتصادي الإقليمي" لا بد أن نكون مستعدين للدخول السوق الدولية ونصبح مرتبطين بشكل أو بآخر بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية ،بل سيصبح من الأهم بالنسبة للدول النامية أن تتعاون لضمان حصتها العادلة من التجارة الكونية "7،وفي سياق هذه الشراكة بين التجمعات والأقاليم،يمكن في رأيه أن تسهم في عصر السلام والرفاهية،بالكومنولث العالمي الذي تكون من خلاله الثروة عامة،فيحذر من المعوقات الداخلية والخارجية التي تعيق هذه التكتلات للدول النّامية.

شكل المنعطف السياسي الذي عرفته ماليزيا بعد أحداث مايو 1969،نقطة البداية التي رسمت ملامح مستقبل التنمية الاقتصادية وتشكيل العقل السياسي والاقتصادي في فترة حكم مهاتير محمد،ليصبح هاجس إزالة الفارق المادي بين المالاويين والصينيين من الأولويات التي حددت مشروع التنمية،بهدف إزالة الصداع الطبقي" حيث كانت نسبة كبرى من الصينيين تسيطر على الاقتصاد وهي تضم شريحة كبيرة من رجال الأعمال ،فانّ نسبة قليلة من نخبة الملايو تدير دفة السياسة "8،فاستهدفت التنمية في هذه الأثناء محاولة الموازنة بين تنمية السكان الأصليين من الملايو وغيرهم " فالصينيون أثرياء ويعيشون في المدن وقد ألفوا ممارسة حياتهم بهذا الأسلوب مما يجعلهم أكثر رخاء بينما الملايو ألفوا العيش في الريف ، فهم فقراء " 9فكانت هذه المعطيات دافعا أساسيا لإعادة مراجعة سياسة إدارة المقاطعات على المستوى المحلي،بهدف خلق التوازن المادي بين فئات المجتمع الماليزي ومن هنا جاءت خطة إزالة الفوارق الاجتماعية و ذلك من خلال ما يلي :

- اتحدت ماليزيا سنة 1982 بقرار الدخول في سياسة خصخصة الشركات 10

- إنشاء شركات مملوكة للدولة يشارك فيها بأسهم نيابية عن أبناء الملايو

- استغلال احتياطي البترول الذي احتكرته الدولة

- تقديم رأس المال سلفة بواسطة منح وقروض ميسّرة لأبناء الملايو

- شراء الأراضي المملوكة من جانب وكالات الائتمان لجميع الأطراف

لم يغفل مهاتير محمّد عن دور شبكة العلاقات الاجتماعية ودورها الفعال،كفكرة دافعة للتنمية الحضارية،فأخذ اتّجاها حاول من خلاله أن يمحور النزعة الاقتصادية حول الفاعل الإنساني وكسب شرعيته الإنمائية ،من داخل التلاحم العضوي للمجتمع بخلق روح التـعاون والشراكة،بتطوير الموارد البشرية واستثمارها ،في كل فعل تنموي،وميلاد فكرة الدولة الإنمائية،حيث " أعلن مهاتير محمّد للشعب بكل شفافية خطته وإستراتيجيته ،وأطلعهم على النّظام المحاسبي الذي يحكمه مبدأ الثّواب والعقاب للوصول إلى النّهضة الشاملة "9،فانعكس ذلك ايجابيا على المشاريع المستقبلية للمجتمع الماليزي ، الذي أسهمت فكرة دينامية التغيير الاجتماعي في دفعه إلى الطموح و التّضحية والتّحدي،فميّز هذا التدافع الاجتماعي،كما سماه مهاتير محمّد الاتجاه إسلاميا وممارسة التّنمية في إطارها الإسلامي،نتيجة لحرصه على منح التنمية الاقتصادية بعدا إسلاميا ،يرضي تطلعات الملايوين الذين يرون في الاسلام نظاما وعقيدة .

فطبعت تجربة ماليزيا الإنمائية بالطابع الإسلامي،المتمثل في البنوك الإسلامية،وشركة التكافل الاجتماعي الإسلامي والتّنظيم لأموال الزكاة ،إلى جانب الأعمال الخيرية التي استفادت منها الأقليات في المجتمع الماليزي ،فاقتفت الحكومة الماليزية الأثر الإسلامي الإنمائي،في ظل تبني المشروع الحضاري الإسلامي ،فراهنت الحكومة على صمودها أمام تيار التّغريب،وسعت إلى تكوين مجتمع ماليزي متفوّق روحيا وأخلاقيا وفكريا وماديا .

حيث حققت الحكومة الماليزية انجازات إنمائية إسلامية،فنظمت أموال الزكاة داخل مؤسّسات تضبطها أحكام وقوانين فأسهمت هذه الأموال إسهاما فعليا،بالقضاء على الفقر تدريجيا ،فضلا على أنّ هذه المؤسسات ساعدت،المحتاجين من الطلبة الملايويين المتفوقين ،لإكمال تعليمهم في دول غربية وإسلامية ،بهدف تعلّم اللّغة العربية والشريعة الإسلامية،فكان محاربة الفقر وتنويع التّعليم هدفان أساسيان للتنمية ،فقطعت ماليزيا بهذا الانجاز شوطا كبيرا في تجسيد أهم محددات التنمية في الواقع الاجتماعي،تمثّل في القضاء على التباين الاجتماعي،وخلق الفرص لجميع الأفراد .

لعبت هذه القيادة السياسية المستثمرة للمجتمع دورا كبيرا،حيث غيّرت ما في داخل الإنسان الماليزي من توتر وقلق على مصيره الاجتماعي،فأسهم ذلك في بناء وحدة اقتصادية واجتماعية مشتركة،لم يتمكن عامل التعدد الاثني،داخل المجتمع الماليزي من إعاقتها،وتحوّلت ثقافة المجتمع إلى ثقافة مبدعة ومنتجة ،تسعى إلى المشاركة في كل حركية إنمائية اقتصادية أثبتت"إن الثقافات الآسيوية تظهر كثيرا من التساهل والمرونة،فنحن بإمكاننا أن نتبنى طرقا جديدة بسرعة كبيرة وذلك بمجرّد أن نتغلب على سلوكنا التقليدي وأفكارنا التقليدية والحواجز الأخرى المعوّقة للتقدم ".11

**3) سياسة التنمية في الأقاليم الماليزية :**

انتهجت ماليزيا سياسة إنمائية أتبعت بخطط إنمائية مدروسة و محكمة مكنتها من تحقيق معدلات نمو عالية وذلك باعتراف قائدها مخاضير محمد "ففي ماليزيا كنّا نلتزم الحكمة في إدارة شؤوننا المالية ،فلم نقترض كثيرا " 12 لتتجسد هذه الحكمة في الخطط التنموية السبع من ( 1966إلى 2000 ) والتي شملت الإطار الاقتصادي القائم على التنمية والتوسع ،عن طريق استراتيجيات مدروسة شملت مجال التصنيع إلى جانب تكثيف الرعاية الاجتماعية بتحقيق فرص العمل وتحسين الوضع المعيشي للسكان وتوفير الخدمات الصحيّة وتضييق الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية،ومحاربة الأميّة،بتعميم التّعليم،فاخترقت هذه المخططات التنموية كل القطاعات المنعشة للاقتصاد الماليزي،وهنا يتجلى دور تفعيل مبدأ المنهجية والتنظيم،الذي ميّز هذه الخطط في نسقها النظري العام ويمكن تلخيص هذا التناسق في العناصر التالية :

- اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة، بالتركيز على التصدير، لتحقيق تنمية مستديمة.

– إعادة هيكلة المجتمع وتنمية الأعمال الحرّة، لتحسين أحوال الماليزيين وتحقيق التوازن الماليزي الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

- تعزيز العلم والتكنولوجيا وتشجيع البحوث العلمية ودمجها في العملية الاقتصادية لتعزيز التكنولوجيا الصناعية.

- الرؤية المستقبلية 2020 vision13والتي تهدف إلى بناء دولة ماليزية متحدة،تعتمد على اقتصاد ديناميكي قائم على أساس تنمية مستقرة وإعداد مجتمع ديمقراطي متقدم وناضج.

لقد شكل المنعطف السياسي الذي عرفته ماليزيا بعد أحداث مايو 1969،نقطة البداية التي رسمت ملامح مستقبل التنمية الاقتصادية وتشكيل العقل السياسي والاقتصادي في فترة حكم مخاضير محمد،ليصبح هاجس إزالة الفارق المادي بين المالاويين والصينيين من الأولويات التي حددت مشروع التنمية ،بهدف إزالة الصداع الطبقي" حيث كانت نسبة كبرى من الصينيين تسيطر على الاقتصاد وهي تضم شريحة كبيرة من رجال الأعمال،فانّ نسبة قليلة من نخبة الملايو تدير دفة السياسة "14 فاستهدفت التنمية في هذه الأثناء محاولة الموازنة بين تنمية السكان الأصليين من الملايو وغيرهم" فالصينيون أثرياء ويعيشون في المدن وقد ألفوا ممارسة حياتهم بهذا الأسلوب مما يجعلهم أكثر رخاء بينما الملايو ألفوا العيش في الريف،فهم فقراء " 15فكانت هذه المعطيات دافعا أساسيا لإعادة مراجعة سياسة إدارة المقاطعات على المستوى المحلي،بهدف خلق التوازن المادي بين فئات المجتمع الماليزي ومن هنا جاءت خطة إزالة الفوارق الاجتماعية وذلك من خلال ما يلي :

- اتحدت ماليزيا سنة 1982 قرارا بالدخول في سياسة خصخصة الشركات 16

- إنشاء شركات مملوكة للدولة يشارك فيها بأسهم نيابية عن أبناء الملايو

- استغلال احتياطي البترول الذي احتكرته الدولة

- تقديم رأس المال سلفة بواسطة منح و قروض ميسّرة لأبناء الملايو

- شراء الأراضي المملوكة من جانب وكالات الائتمان لجميع الأطراف

اعتمدت ماليزيا في سياستها الاقتصادية الجديدة،أساليب الإدارة المحكمة للمشاريع الاقتصادية،إذ رافقت الإصلاحات الإدارية مسارها التنموي،فاستعانت في هذا المجال بفكرة المجالس الاقتصادية والوزارات المتخصصة لتقييم مسار التنمية الاقتصادية وتحقيق أهدافها ،وفق اعتمادات مالية مضمونة ومراقبة، ومسخرة لخدمة المصالح العامة ،فاستطاعت على اثر هذه الإجراءات محاربة الفساد الإداري والبيروقراطية،مع الإشارة إلى أنّ الإدارة الجيدة قد كانت أحد العوامل الأساسية التي أسهمت في نجاح وتنفيذ خطط التنمية التي رسمت المعالم الكبرى لهذا التحول الاقتصادي،حيث رافق الأداء الإداري الجيد كل الإصلاحات الاقتصادية،فتمّ إدارة مشكلات التضخم المالي ونقص العمالة ومشكلة البطالة ومعالجتها بإدارة ناجحة،حيث توفرت الأجهزة الحكومية على المؤشرات الايجابية لتوزيع الخدمة العمومية،فلعب تحديث وهيكلة الإدارة العمومية دورا ناجحا أتبع بالإصلاحات الجذرية التي قادتها الحكومة الماليزية "وفق القانون رقم 97/1079/207 وكان الجهاز تحت إشراف رئاسة الحكومة بهدف إنجاح مشاريع الإصلاح الإداري الذي ركز على تحديث الإدارة،وتطوير الموارد البشرية "17فأثبتتالإصلاحاتالإدارية الجيدة نجاعتها في مرافقة العملية الاقتصادية حيث تطورت تقنيات الإدارة وأدخل مفهوم التغذية الاسترجاعية للولايات التي تأخرت فيها الإصلاحات التي تحددت بخطط متتابعة على الشكل الآتي18 :

**- المرحلة الأولى :** تم فيها إنشاء المعهد الوطني للإدارة العمومية الذي استهدف تطوير قدرات التسييرية وتوفير الاستشارة للإدارة العمومية والعمل على تقريب الإدارة من المواطن،كما أبقى على وحدة التنسيق والتنفيذICU)).

**- المرحلة الثانية :** تم خلالها تأسيس ( MAMPU) بهدف تحسين فعالية الجهاز الإداري وخاصة شقه المتعلق بالخدمة العمومية حيث أنشأ رئيس الوزراء مهاتير محمد ( وحدة التطوير الإداري و ضبط التخطيط ) .

**- المرحلة الثالثة :**ركزت على الإصلاح الإداري،بمجموعة من السياسات والإجراءات التي أعطت بعدا جديدا للتطور السوسيو اقتصادي للدولة،فعرف في هذه المرحلة الإصلاح الإداري تشجيعا من الطبقة السياسية والقيادات الخاصة،وكمثال عملي أصبحت الحكومة تتعاون مع القطاع الخاص تحت شعار ( إدارة ماليزيا بفكر تشاركي ).

**4) مسارات الإصلاح التنموي في ماليزيا :**

عرف الإصلاح السياسي في مجال التنمية في ماليزيا مستويين أحدهما على المستوى الإداري وثانيهما اقتصادي شمل خطط ومشاريع استشرافية للتنمية البشرية على المدى الطويل .

**ا) – الإصلاح الإداري:**

لقد عرف الاقتصاد الماليزي انتعاشا كبيرا بعد الإصلاحات الإدارية التي عرفتها ماليزيا في ظل شراكة اقتصادية ذكية أسهمت للحد من التباين المادي بين المواطنين الماليزيين وذلك من خلال التخطيط لمشاريع شكلت بالأساس الجسر الأول لولادة ماليزيا المتحدة Malaysia)-Incorporated) ،حيث أسهمت هذه المشاريع على تشجيع الأعمال الحرة والتي بدورها ساعدت على زيادة دخل الحكومة إذ " تبنت ماليزيا مشروع ماليزيا المتحدة وبدأت تتعامل مع كل رجل أعمال معاملة الصديق فإذا نجح رجل الأعمال زاد دخل الحكومة ونما الاقتصاد الوطني واستفاد الناس بالحصول على الوظائف،وزاد رخاء البلاد " 19مع الإشارة في هذا السياق أنّ النظام الملكي الدستوري الحكومات الماليزية المتعاقبة على نجاح مشروع الدولة و التوجه نحو التنمية ،فرغم معارضة السلاطين قبل الاستقلال تحقيق مشروع الوحدة والتنمية " إلا أنّ ماليزيا أصبحت بعد الاستقلال دولة اقتصادية ،يتولى شؤونها ملك ينتخبه مجلس السلاطين لمدة خمس سنوات،أما الحكومة الماليزية التي تغلب عليها الطابع البرلماني ،فقد استفادت من نهاية عهد حكم السلاطين المطلق وهو ما أتاح لها هامشا كبيرا للتحرر من العقائد الأيديولوجية المغلقة كما أتاح الشعب الماليزي لحكومته حرية نبد كل ما يمت إلى الشيوعية والاشتراكية من صلة " 20وهذا ما جعل من القيادة السياسية تحتكم لسياسة براغماتية في كل توجهاتها الإنمائية على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الخارجي لتصبح سياسة الخصخصة توجها جديدا للمشاريع الاقتصادية المتطلعة لتحقيق مكاسب مادية معتبرة،مع الإشارة إلى أنّ خصخصة لا تعني انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي العام ولكن تعني حول دور الدولة التي المراقبة وترشيد التخطيط،وذلك استبعادا للاتجاهات الإنمائية المغلقة

فنجحت سياسة الخصخصة في إدارة الأعمال الصناعية والتجارية إلى حد كبير،وأسهمت في تراكم الثراء وذلك بتشجيع الملكية الخاصة والربط بين التنمية الاقتصادية والعدالة في توزيع الثروة وتعزيز تنمية الموارد البشرية،الذي تمكنت الحكومات الماليزية من خلاله تحسين الأوضاع الاجتماعية للماليزيين،بإدماجهم في الأنشطة الاقتصادية للقضاء على الفقر والتباين الطبقي،حيث اتبعت سياسة إنمائية محكمة بخطط مدروسة مكنتها من تحقيق معدلات نمو باهرة ،تماشت مع التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية في التنمية الاقتصادية حيث شكلت الحجر الأساس لأغلب المخططات الإنمائية .

**ب) تعزيز مشاريع الموارد البشرية في مجال التنمية :**

استهدفت السياسة الاقتصادية الجديدة في ماليزيا رسم الخطوط العريضة لاستثمار الموارد البشرية وذلك منذ بداية الخطط التنموية الثلاثة ( 1970 – 1990)،مستندة على إطار اقتصادي سعىت من خلاله إلى تحقيق النمو الاقتصادي السريع وذلك اعتماد الاستراتيجيات الآتية :

1) – تنمية صناعية تسمح بخلق فرص عمل متوازنة مع القطاعات الاقتصادية التقليدية

2) – زيادة الإنتاجية والدخل لتحسين مستوى المعيشة وإعادة هيكلة المجتمع الماليزي وبتشجيع الصناعات الصغرى المتوسطة وتموينها.

3) – تحديث القطاع الريفي وتعزيز القطاع الزراعي القائم على تعزيز الأمن العدائي،وزيادة الإنتاجية والمنافسة في هذا القطاع وتعميق الروابط بين القطاع الفلاحي والقطاعات الصناعية .

4) – توسيع الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بهدف الإسراع في النمو الاقتصادي،لتحقيق رفاهية المجتمع حيث حقق القطاع الخاص نسبة 30%من الأرباح التجارية .

5) – تشجيع الملايو على الدخول السريع في انجاز المشاريع الضخمة لتحسين مستويات الدخل ونوعية حياة سكان الريف

6) – تشجيع التدريب والبحوث التي تتعلق بالتصنيع ومشاركة الملايو في التنمية الصناعية .

7) – زيادة ملكية البوميبترا ،بهدف القريب بين التنمية والعدالة الاجتماعية والأمن .

8) – الاعتماد على سياسة التنمية القومية ( 1990 – 2000)، التي استهدفت تطوير الموارد البشرية و تنميتها إلى جانب زيادة فاعلية الاستثمار وتحريك الادخار تجاه القطاعات الإنتاجية، الذي استهدف التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي والعدالة وتصميم أبعاد جديدة تتمثل في القضاء على الفقر.

9) – تعزيز العلم والتكنولوجيا الحديثة وزيادة مهارات البوميبترا في مجال إدارة وتنظيم المشاريع وترسيخ معالم تنمية مستديمة من خلال تكنولوجيا متطورة تستند إلى قاعدة صناعية كثيفة رأس المال .

فأسهمت الخطط الإنمائية الخماسية والخطة المستقبلية ( vision 2020 )21 في تعزيز تنمية الموارد البشرية ، الرامية إلى بناء مجتمع ماليزي متقدم وناضج ديمقراطيا،بإرساء قيم التنمية المستقرة و دينامية اقتصادية تمكنت ماليزيا من خلالها،القضاء على الفقر وهيكلة المجتمع،حيث استفاد المواطنون من هذه الإصلاحات الاقتصادية الجديدة بزيادة دخل الفرد الماليزي "ليصبح مقدار الدخل الفردي في المتوسط الناتج القومي الإجمالي،فقد كان في عام 1970 يقدر بحوالي 1247 دولار أمريكي تقريبا بينما وصل في عام 2002 إلى 8862 دولار أمريكي ويعتبر هذا معدلا مرتفعا إلى حد ما "22بتوزيع الثروة بطريقة عادلة أرضت أبناء الملايو حيث سعت الحكومة في هذا المجال الى زيادة حجم ونوع الإنتاج القومي،بهدف إعطاء الفئات المحرومة نصيبا أكبر من الناتج القومي دون مصادرة طبقا لخطة التنمية الطموحة،التي حققت نجاحات في مسيرتها التنموية على الرغم من صيغة التعدد داخل الدولة فتمكن الاقتصاد الماليزي بإحداث طفرة اقتصادية،حقق على إثرها معدل نمو سريع جعله في مقدمة الدول النامية الناجحة اقتصاديا إذ كان لاستثمار العنصر البشري دورا مركزيا في تفعيل هذه الطفرة،حيث رصدت الحكومة الماليزية لهذا العنصر الأولوية في السياسة الاقتصادية الجديدة ،فخصصت أكبر قسم من ميزانية الدولة للتّعليم والبحث العلمي،لتأهيل الحرفيين وتعليم اللّغة الانجليزية والبحوث العلمية،بإرسال البعثات العلمية للجامعات الأجنبية ووطّدت العلاقة بين مراكز البحوث العلمية والقطاع الخاص،وفتحت المجال لاستخدام هذه البحوث لأغراض تجارية .

فلم تركن ماليزيا إلى التركيز على التنمية الخارجية فحسب،وإنما ركزت بالأساس على العنصر البشري،فجعلت من الفرد الماليزي عنصرا لكل تجديد وفي هذا الإطار سعت الحكومة الماليزية إلى تكوين موظفين مدرّبين،فساعد التّعليم على الارتفاع المطرد الإنتاجية العمل وتحسين الدخل،وابتكار نماذج جديدة،وفتح ذلك المجال أمام آفاق واسعة نحو التنمية الاقتصادية " فلم يكن لهذه المنظومة التّعليمية أن تنمو لولا اعتبار أنّ الإنسان هو القيمة الاقتصادية الأولى والرّفع من معنويات الإنسان الماليزي إلى مستوى دينامية الاعتماد على الذات23.

فلعب ذلك دورا هاما في تعزيز دور الإنسان الملوي في التغيير،لاسيما في مجال التعليم والتكنولوجيا بالاستفادة من عائد النمو الاقتصادي ،وهذا ما جعل المالاويين يشعرون بإمكاناتهم الإنمائية ،في المجتمع الماليزي،حيث أصبحت حياتهم الاجتماعية تتحسّن إلى الأفضل،وقد رفع مهاتير شعارا نفسيا وإنمائيا مفاده أنّ "ماليزيا تقدر وذلك بهدف شحذ همّة الإنسان الماليزي ودفعه إلى زيادة الإنتاجية ،فظلّ التعليم محلّ اهتمام الخطط الإنمائية الماليزية على امتدادها " أنّ ازدهار ماليزيا اقتصاديا هو انعكاس لهذا الاهتمام بالمنظومة التّعليمية و السّعي الجاد إلى تطويرها باستمرار،لا سيما أنّ خطة تنمية التّعليم ( 2001- 2010 ) القائمة على تحقيق تعليم ممتاز للماليزيين من سن ما قبل المدرسة إلى معاهد التّدريب،بدأ يؤتي أكله في عملية التّنمية الاقتصادية "24فكان الاهتمام بالإنسان على المستوى العملي الملموس،إلى جانب اعتباره القيمة الاقتصادية الأولى في عملية التّنمية يضعان الأنموذج الإنمائي الماليزي في موقع مهم،بوصفه منظومة فكرية وفلسفية وعملية،تمتلك كامل القدرة على التغيير فكان ذلك باعثا على إتباع ماليزيا لسياسة تنموية تعتمد على استثمار مواردها البشرية،وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجالات الحيوية،وهذا ما يعرف بسياسة الاعتماد على الذات هذه السياسة التي جنّبتها الدخول في مشاكل مع صندوق النّقد الدولي والمؤسسات المالية العالمية بل صمّمت مع الدول الكبرى جسرا اقتصاديا مهما .

فلم يغفل مخاضير محمّد عن دور شبكة العلاقات الاجتماعية ودورها الفعال،كفكرة دافعة للتنمية الحضارية،فأخذ اتّجاها حاول من خلاله أن يمحور النزعة الاقتصادية حول الفاعل الإنساني وكسب شرعيته الإنمائية،منداخل التلاحم العضوي للمجتمع بخلق روح التـعاون والشراكة،بتطوير الموارد البشرية واستثمارها،في كل فعل تنموي وميلاد فكرة الدولة الإنمائية حيث " أعلن مهاتير محمّد للشعب بكل شفافية،خطواتها الاستراتيجية،وأطلعهم على النّظام المحاسبي الذي يحكمه مبدأ الثّواب والعقاب للوصول إلى النّهضة الشاملة "25.

فانعكس ذلك ايجابيا على المشاريع المستقبلية للمجتمع الماليزي حيث أسهمت فكرة دينامية التغيير الاجتماعي في دفعه إلى الطموح والتّضحية والتّحدي،فميّز هذا التدافع الاجتماعي،كما سماه مهاتير محمّد الاتجاه إسلاميا وممارسة التّنمية في إطارها الإسلامي نتيجة لحرصه على منح التنمية الاقتصادية بعدا إسلاميا يرضي تطلعات الملايو الذين يرون في الاسلام نظاما وعقيدة فتميزت الإصلاحات الجذرية التي قادها مخاضير محمد رئيس الوزراء بمجموعة من التدابير التي أعطت بعدا للنمو السوسيو اقتصادي للماليزيين وذلك بالتركيز على الخدمة المدنية لتتماشى مع القيادة السياسية الطموحة المحاربة لكل أنواع الفساد،فانتهى ذلك إلى تحقيق الوحدة والتكامل القومي من جهة وذلك بالتوزيع العادل لفرص التنمية بين مختلف الأقاليم على اختلاف أعراقها " فتم وضع سياسة التنمية القومية في عام 1990 التي كان الغرض منها تعزيز توازن الحالة الاقتصادية الجديدة للمجتمعات المختلفة "26وتحقيق النمو الاقتصادي على الصعيد الدولي من جهة أخرى ،فأصبح النموذج الماليزي نموذجا إصلاحيا يحتدا به وذلك بتركيزه على العناصر التي تمثلت في البنية التنظيمية للهيكل الاقتصادي" ليصبح النموذج الماليزي أحسن مثال يؤخذ به في الدول النامية وحاز لإعجاب واحترام الدول المتقدمة،ففي تقرير عن الأمم المتحدة سنة 1995 أبدت إعجابها بنموذج الإصلاح العام "27

لعبت هذه القيادة السياسية المستثمرة للموارد البشرية دورا كبيرا،حيث غيّرت ما في داخل الإنسان الماليزي من توتر وقلق على مصيره الاجتماعي،فأسهم ذلك في بناء وحدة اقتصادية و اجتماعية مشتركة،إذلم يتمكن عامل التعدد الاثني،داخل المجتمع الماليزي من إعاقتها،وتحوّلت ثقافة المجتمع إلى ثقافة مبدعة ومنتجة،تسعى إلى المشاركة في كل حركية إنمائية اقتصادية وبتعبير مخاضير محمّد "إن الثقافات الآسيوية تظهر كثيرا من التساهل والمرونة فنحن بإمكاننا أن نتبنى طرقا جديدة بسرعة كبيرة وذلك بمجرّد أن نتغلب على سلوكنا التقليدي وأفكارنا التقليدية والحواجز الأخرى المعوّقة للتقدم ".28

لننتهي إلى القول أنّ الطموحات الاجتماعية ضرورية لكل تنمية،فالأمن المادي والطبيعي للإنسان مؤهلا أساسيا لرفع وعيه الاجتماعي،ليكون هذا الوعي في خدمة التنمية،وتكون التنمية بدورها في خدمة المجتمع وهذا الوعي يشكل قاعدة أساسية للوقوف المشترك أمام المحن و الأزمات في سبيل معركة البناء،فيكون المجتمع بمثابة البنيان المرصوص،عن طريق العمل المشترك الذي يصبّ في توحيد جهود الطاقات الاجتماعية بين أفراد الأمة وهذه المنطلقات تعكس أسسا حضارية تسعى الى تحقيق الأهداف التالية:

- خلق روح التنافس بين الأفراد من خلال الإنصاف في توزيع مشاريع تنموية شاملة .

- خلق مبادئ التعايش السلمي من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية التي تضمن تحولا هيكليا يرفع من مستوى معيشة الأفراد وتحسينها.

- القضاء على خلفية الجهوية من خلال التوزيع العادل لمشاريع التنمية تكون معممة على المستوى الوطني .

- تحقيق تنمية اقتصادية قائمة على الوعي الجماعي يستمد مشروعيته من خطط التنمية البشرية المحكمة.

- تعزيز أسس التنمية البشرية وتوجيهها نحو ضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي .

- دعم أبعاد التنمية المستدامة من خلال تبني المشروع الأخضر الذي يركز على التوفيق بين أهداف التنمية وحماية البيئة .

**5) – تعزيز مبادئ التعددية السياسية في مجال التنمية :**

**أ) - تعدد القوميات وطبيعة النّظام السياسي في ماليزيا:**

إن مصير الأمّم مرهون بطبيعة الطريق الذي تسلكه لتحقيق نهضتها،وذلك يتوقف على العمل السياسي الراشد،فالفعل السياسي يعتبر أساسا لتحقيق أي هدف نهضوي،وأي ممارسة سياسية لا تتحلىّ بالعملية من جهة، وبأخلاقيتها من جهة أخرى تكون عائقا،أمام نجاح أي مشروع نهضوي ،وفي هذا السياق استطاع رئيس الوزراء السابق مهاتير محمّد على المستوى السياسي أن يترصّد دعائم السياسة الرشيدة التي لعبت دورا هاما في نجاح مشروعه النّهضوي،حيث نجح في تجنّب ماليزيا العديد من العواصف التي تعرّضت لها بلدان جنوب شرق آسيا.

فأسهم و الى حد كبير التداول السلمي على السلطة،في تحقيق استقرار ماليزيا الداخلي إ من خلال نجاح الحكومة في إقامة دولة قوية ، رغم تعدد الأعراق و الديانات،وعلى الرّغم من ما تتميّز به ماليزيا بتنوّعها الاثني والديني" فهناك من المالاي 60% من المجتمع وهم السّكان الأصليون ،و الصينيون حوالي 26% ، والهنود 7%، إضافة إلى الأقليات الصغيرة من الأندونسيين والتايلنديين والأوربيين ،والاستراليين "31فعلى الرّغم من أنّ الدين الرسمي للبلاد هو الاسلام ويدين به 53% من السكان الذين هم معظمهم من المالاويين،وهذا ما ينص عليه الدستور الماليزي،إلا أنّ كفل حرية العبادات الأخرى،حيث يدين حوالي 19% بالبوذية معظمهم من الصينيين،والمسيحيين 9%والهندوسيين 6%29إضافة إلى ديانات أخرى،إلا أنّ التعايش الدستوري الذي اتبعته السياسة الماليزية،قد مكّنها من إيجاد حلول عملية أسهمت في تحقيق وحدة قومية،في المجتمع المتعدد الجنسيات،بصياغة مبادئ محدودة تطبق على الجميع،وتمثل في الوقت نفسه الرابطة التي تربط الجنسيات جميعا باسم" روكانجارا " أي الأيديولوجية القومية التي تلخصّت مبادئها،في الإيمان بالله والإخلاص للملك والدّولة، وإعلاء كلمة الدستور وسيادة قانون الأخلاق الحميدة،والسّلوك الجيد.

فخلق هذا الجو السياسي،سياسة الحوار المستمر مع كافة القوى السياسية،وثقافة التعايش السلمي،استغلّت على إثرها الحكومة الماليزية وخاصة في عهد قائد نهضتها مهاتير محمّد هذا الوضع المستقر لتحقيق معدلات النمو في فترة وجيزة،فنجح محمد مهاتير في كسب الرأي العام الماليزي ليظهر بوضوح،أنّ عملية الاستخلاف السياسي التي استهدفها كرجل سياسة،تسعى الى حل العديد من القضايا التي تخص الشّعب الماليزي .

**ب) - التعددية الحزبية في ماليزيا:**

شهدت ماليزيا نوعا من التعددية الحزبية خلال مسيرتها السياسية ، من خلال ظهور عدة أحزاب عبرت عن مواقفها المعارضة للحكومة الماليزية وهذا يعكس بصورة واضحة طبيعة نظامها السياسي الذي أتاح العمل السياسي للأحزاب السياسية ضمن الهوية الواحدة،فلم يعيق هذا التعدد في ماليزيا عمل الحكومة،حيث تميزت التعددية الحزبية بالتعايش السلمي والأمن والاحترام المتبادل بين أطراف الأحزاب، وهي النتيجة الطبيعية لانتشار الثقافة التعددية السياسية والعمل على أساسها لتشمل هذه التعددية على مستويين أولهما:30 مستوى الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم،والأحزاب التي تقف في الجهة المعارضة و هي الأخرى كبيرة العدد و من أهمها:

1- الأحزاب المشتركة في الائتلاف الحاكم ( التنظيم القومي أو الجبهة الوطنية المتحدة ) ويبلغ عددها 14 حزبا وهي تمثل أكبر الجماعات العرقية في ماليزيا وتم تشكيل تلك الجبهة بعد قيام الأحداث العرقية بين الملاويين الصنين في عام 1969 نتيجة حصول حزب العمل الديمقراطي المعارض الذي كان أعضاءه من العرق الصيني على 13 مقعدا في البرلمان،الأمر الذي أدى الى قيام مظاهرات قام بها الملايويين كرد على المظاهرات التي قام بها الصينيون بعد فوز حزب العمل الديمقراطي،فكانت نتيجة المظاهرات أعمال شغب وصراعات راح ضحيتها العديد من الملايويين الصينيين،مما دفع الحكومة الى إيجاد حل لتلك المشكلة تمثل في خلق جبهة قومية تحوي جميع الأحزاب من أجل القضاء على الصراعات العرقية،فكانت أهم أحزاب الجبهة القومية31:

- حزب التنظيم القومي للمالاويين المتحدين (UMNO)

- حزب التجمع الماليزي الصيني(MCA) فارتكز الحزب على أهداف كثيرة و من أهمها:

1 – سيادة ماليزيا والدفاع عنها

2 – حماية وتعضيد دستور ماليزيا

3– حماية وتعضيد النظام الديمقراطي على أساس التعدد الاثني

4– الاعتراف بالحقوق الشرعية ومصالح الماليزيين فضلا عن مصالح وحقوق المجتمعات الأخرى.

5 – تعزيز التجانس بين الأعراق المختلفة في ماليزيا لضمان التقويم السلمي وضمن أمة قوية ومتحدة

6- الأخذ بالاعتبار مشاكل المجتمع الماليزي على اختلاف أعراقه، وخاصة المجتمع الصيني.

7 – احترام اللغات لكل الأعراق المكونة للمجتمع الماليزي .

8 - تحقيق تعاون اجتماعي واقتصادي وسياسي يشمل كل أطراف المجتمع بشكل عام.

ب – حزب العدالة الوطنية PKR) ) كان من نصيب خرجي الجامعات ( حركة الشباب الماليزي ) عبر من خلالها الشباب الماليزي عن رفضه للعلمانية و القومية باعتبارهما قيم غربية معادية للإسلام.

لقد شهدت ماليزيا على الصّعيد الداخلي جملة من التحولات حيث شكّلت "أحداث ماي1969منعطفا مهمّا رسم ملامح32 مستقبل الاقتصاد الماليزي،فبعد أن تسلّم مهاتير محمّد رئاسة الوزراء،تشكّل على اثر استلامه مقاليد الحكم الماليزي،العقل السياسي والاقتصادي حيث تمكّن من إزالة الفارق المادي بين الملايويين والصينيين الأمر الذي شكّل هاجسه الأوّل منذ أن بدأ عمله كرئيس وزراء،وقد سئل عن أهم المشاكل الداخلية "فكانت إجابته أنّ الصداع يأتيه من التّفكير في محاولة الموازنة بين تنمية المواطنين الأصليين من الملايويين وغير الأصليين من الصينيين والهنود فالصينيون أثرياء يعيشون في المدن وقد ألفوا ممارسة حياتهم بهذا الأسلوب،ممّا يجعلهم أكثر رخاء،بينما الملايو فقراء ألفوا العيش في الريف، وإذا ما انتقلوا إلى المدن فسيختلف أسلوب معيشتهم و إذا لم يتأقلموا مع حياتهم الجديدة،فانّ الحكومة تترقب بانزعاج، ما قد ينجم عنه من فشل و تدهور و فوضى "33.

ومن هنا جاءت خطة إزالة الفوارق المادية،بإنشاء شركات من ملك الدولة ، يشارك فيها السّكان المحليين بأسهم مهمّة،إضافة إلى تقديم رأس المال على شكل منح وقروض لشراء الأراضي،"فأتاح هذا التحرر من أيديولوجية الفوارق الطبقية للشّعب الماليزي،منعطفا جديدا أتاحه فرصة التوجه نحو سياسة اقتصادية أكثر براغماتية"34،فشكّلت الخصخصة إغراء اقتصاديا للمشاريع التّنموية "وهذا ما دفع بمهاتير محمّد إلى القول أن منهج الخصخصة الذي تبنته الحكومة لم يصطدم بمعارضة قوية من أحد "35.

وعلى هذا الأساس لعبت معادلة التعددية في مجال التنمية دورا رئيسيا استطاعت من خلاله الحكومة الماليزية،تحقيق نوعا من التوازن الطبقي في بنية المجتمع الماليزي ، هذا فضلا عن التعددية الحزبية التي استطاعت من خلالها الدولة الماليزية امتصاص كل الشحنات القائمة على أساس الاختلاف العرقي،من خلال التنظيمات الحزبية التي احتوت كافة العرقيات الماليزية ، فاستطاعت الحكومة"36 في الفترات التي تداول فيها رؤساء الحكومة قيادة الحكومة،أن تحافظ على قوة الدولة وإستراتيجية التداول السلمي على السلطة للأعراق الثلاثة ( الملايويين والهنود والصينيون ) في فترة وجيزة رغم ما تخللها من صعوبات،حيث شهدت تغير أربعة رؤساء للوزارة بدون أي أزمات وبدون أي تفكيك على مستوى القيادة كما عرفت ماليزيا إحدى عشرة انتخابا بدون أية مشاكل أمنية .

نتوصل من خلال ما سبق ذكره،أن التجربة السياسية في ماليزيا،تمثل إحدى النماذج التي لعبت فيها ثقافة التعددية السياسية و التعددية الحزبية دورا حاسما في تحقيق الاستقرار السياسي دون أن تكون هذه التعددية عائقا يعرقل الاندماج الوطني في الدولة الماليزية،خلافا لبعض البلدان في الوطن العربي و التي مازالت الانقسامات والصراعات العرقية تشكل مصدرا لأزمتها السياسية،وخاصة الدول المتعددة الاثنيات،فلم تستطع أن تحسم مسألة استقرارها الداخلي وهذا ما يستدعي ضرورة الاستفادة من التجربة الماليزية كتجربة واقعية من العالم الإسلامي باعتبارها نموذجا يجسد الدور الفعال لمشاركة الأقليات العرقية في العمل السياسي وهو وحده الكفيل لتجاوز أزمة التطرف العرقي و الطائفية.

لقد لعبت القيادة السياسية المستثمرة للمجتمع في ماليزيا دورا كبيرا،حيث غيّرت ما في داخل الانسان الماليزي من توتر وقلق على مصيره الاجتماع،فأسهم ذلك في بناء وحدة اقتصادية واجتماعية مشتركة،لم يتمكن عامل التعدد الاثني،داخل المجتمع الماليزي من إعاقتها،فتحوّلت ثقافة المجتمع الى ثقافة مبدعة ومنتجة،تسعى الى المشاركة في كل حركية إنمائية اقتصادية وهذا ما يؤهل التجربة الماليزية في مجال التنمية،لأن تكون نموذجا تطبيقيا ناجحا لدول كثيرة وعلى هذا الأساس يمكن رصد جملة من المنطلقات التي تحدد معالم هذه التجربة الحضارية في جملة من التوصيات التي نرصدها في هذه الورقة :

1) - تعزيز الوعي المدني حول التعددية الدينية من خلال برامج أكاديمية رسمية.

2) – إرساء ثقافة الحوار الثقافي و التعايش السلمي بين فئات المجتمع المتعدد الاثنيات.

3) – توعية الأفراد بأهمية الجانب الروحي للتعايش الثقافي،من خلال غرس قيم السلم المدني في الاسلام.

4) – تعزيز ثقافة التعدد السياسي وقواعد الحوار المدني والسلمي بين الأحزاب.

5) – تفعيل عنصر التنمية بقيم إنسانية قائمة على حرية الأفراد وخاصة حرية الأقليات.

6) – محاربة الإعلام المروج لثقافة العنف لكبح كل أنواع التعصب المذهبي أو السياسي.

7) – إرساء قيم التسامح و حقوق التداول السلمي على السلطة بتبني قيم الديمقراطي وحرية التعبير.

8) – إرساء ثقافة الحق في الاختلاف و ثقافة احترام الآخر .

9) - أن يحصل الأفراد على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة،ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية الأساسية والاقتصادية والاجتماعية الى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع والاحترام الذاتي الشخصي،وبحقوق الإنسان المكفولة ،وبالتالي فالتنمية البشرية ترتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة مديدة وصحية وقائمة على الإبداع .

10) -تعزيز البحوث العلمية والتعليم والتدريب بمؤهلات تستخدم فيها المعرفة بشكل مباشر تساهم تقديم خدمات عامة للمجتمع.

11) – تعزيز دعائم مجتمع المعرفة من خلال توفير الفرص والأنشطة الجديدة ( البحوث العلمية) التي تتفق مع التحول إلى إنتاج المعرفة كسلعة تجارية تكون محلا للمنافسة العالمية.

12)- ضرورة التحول نحو نمط اقتصادي جديد قائم على نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية والانفتاح على الاقتصاد العالمي.

13)- السعي لتحقيق إصلاح اجتماعي واقتصادي وسياسي يشمل كل أطراف المجتمع بشكل عام ويراعي بنية المجتمع المحلي.

14)- خلق روح التنافس بين الأفراد من خلال الإنصاف في توزيع مشاريع تنموية شاملة تشمل كل أفراد المجتمع.

15)- وضع خطط تنموية قائمة على تعزيز أسس التنمية البشرية وتوجيهها نحو ضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

16)- تحقيق العدالة الاجتماعية في المشاريع التنموية المحلية،وذلك من خلال التوزيع العادل لهذه المشاريع وتعميمها محليا.

17)- التركيز على الإصلاح الإداري في كل القطاعات،بفكر تشاركي يستهدف وحدة التطوير الإداري وضبط التخطيط.

**ملحـــــق المراجـــــــــع:**

1. جريدة الديمقراطية،أحمد محمد مطهر،ماليزيا نجاح اختبار الخلافة،العدد 14 أفريل 2003،ص 127
2. حاج إبراهيم عبد الرحمن، مرجع سابق،ص 10 – 11
3. حاج إبراهيم عبد الرحمن،مرجع سابق،ص 10 – 11
4. حاج إبراهيم عبد الرحمن،مرجع سابق،ص 9
5. حاج إبراهيم عبد الرحمن،مسيرة الاقتصاد الاسلامي في ماليزيا من خلال أفكار محمد مهاتير،ص 9
6. حاج إبراهيم عبد الرحمن،مسيرة الاقتصاد في ماليزيا من خلال أفكار محمد مهاتير،مرجع سابق،ص 9
7. علي قوق **،**إدارة الأقاليم المستفادة عربيا حالة ماليزيا،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،ص 98
8. علي قوق،دارة الأقاليم والتجارب المستفادة عربيا ،ص 93
9. مجلة الحوار الحضاري،وهيبة بوربعين وعبد الله بن معمر،التنمية والتعايش،ص 81
10. مجلة الوعي، مجلة شهرية شاملة، العدد 05، ص 40
11. مجلة الوعي،ص 40
12. محمود شاكر،اتحاد ماليزيا،مواطن الشعوب الاسلامية في آسيا،المكتب الاسلامي،بيروت ط1 1989،ص 72-73
13. المرجع نفسه ،ص 149
14. المرجع نفسه،ص 136
15. المرجع نفسه،ص 222
16. المرجع نفسه،ص 227
17. المرجع نفسه،ص 227
18. المرجع نفسه،ص 227
19. المرجع نفسه،ص 228
20. المرجع نفسه،ص 233
21. المرجع نفسه،ص 274
22. المرجع نفسه،ص 66
23. المرجعنفسه،ص 97 – 98
24. موسوعة مخضير بن محمد**،**الجزء الأول،ص 72 – 73
25. موسوعة مخضير بن محمد،الجزء الثاني،ص 66
26. موسوعة مخضير بن محمد،الجزء الخامس،ص 13
27. موسوعة مخضير بن محمد،ص 201
28. موسوعة مخضير بن محمد،ص 72 – 73
29. ناصر يوسف دينامية التجربة اليابانية،مرجع سابق،ص 227
30. ناصر يوسف، مرجع سابق، ص 233
31. ناصر يوسف،دينامية التجربة اليابانية،ص 227
32. ناصر يوسف،دينامية التجربة اليابانية،ص 227
33. ناصر يوسف،ديناميكية التجربة اليابانية،مرجع سابق،ص 274
34. ناصر يوسف**،** مرجع سابق، ص 229
35. نبيه فرج أمين الحصري،تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الاسلامي تحليل وتقييم،ص 67

**قائمــــــة المراجــــــــــع:**

1. **حاج إبراهيم عبد الرحمن ،** مسيرة الاقتصاد الاسلامي من خلال أفكار محمد مهاتير ، المركز الجامعي غرداية .
2. **علي قوق** ، إدارة الأقاليم المستفادة عربيا حالة ماليزيا ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة قاصدي مرباح و رقلة ، ص 2010 – 2011 .
3. **مجلة الوعي ،** مجلة شهرية ، جويلية – أوت 2013 ، العدد 05 .
4. **موسوعة مخاضير بن محمّد** من عشرة أجزاء،ترجمة لجنة متخصصين بالقاهرة ،دار الكتاب ماليزيا ،كوالالمبور ط1 2004.
5. **ناصر يوسف** ، ديناميكية التجربة اليابانية في التنمية المركبة ،دراسة مقارنة بين الجزائر و ماليزيا مركز دراسة الوحدة العربية، بيروت – لبنان ، ط1 ، 2010 .
6. **نبيه فرج أمين الحصري** ، تجربة ماليزيا في تطبيق الاقتصاد الإسلامي تحليل و تقييم ، دار الفكر ، ط1 ، 2009 .